



عنوان البحث

تأثير إدارة المخاطر المالية في تحسين فاعلية الأداء والشمول المالي بالمصارف السعودية

(دراسة تطبيقية على مصرف الأنماء)

The Impact of Financial Risk Management on Improving Performance Effectiveness and
Financial Inclusion in Saudi Banks: An Applied Study on Alinma Bank

إعداد الطالب/

فراس عبدالله شولق

إشراف/

أ.د. فايز جراد

أ.د. الفیصل عبد الحمید

العام الدراسي:

٢٠٢٥



المقدمة:

يشهد عالم اليوم تطورات متلاحقة في جميع المجالات، لا سيما في المجال المالي، حيث أصبح الاقتصاد العالمي أكثر ترابطاً وتعقيداً، وقد أدت هذه التطورات إلى ظهور مخاطر مالية متنوعة، مما دفع المؤسسات المالية، وخاصة المصارف إلى إيلاء أهمية قصوى لإدارة المخاطر.

وتلعب المصارف المالية دوراً لا يستهان به في الاقتصاد المحلي (Ahmed, 2019. pp. 1564-1565) وتعمل المصارف المالية في بيئة شديد التقلب وغير مؤكدة بسبب عولمة بيئة الأعمال حيث يوجد العديد من المخاطر المالية التي تواجه المنظمات أثناء قيامهم بعملياتهم اليومية، لذا يجب أن يكون لدى المصارف المالية خطط لإدارة المخاطر المالية التي بدورها تعد أمر فعال وحيوي في تمكين نمو المصارف المالية (Berrell, 2017, p. 12)، فيتعين على هذه المصارف أن تعمل على تصميم إدارة للمخاطر المالية، وتعمل على توعية وتدريب العاملين بها بقضايا السوق المالية، لكي تضمن التخفيف من هذه المخاطر وتحسن أدائها المالي (Muriithi, 2016, 48).

ويجب أن تؤخذ الإدارة المالية في الاعتبار كأهم المهارات الإدارية للمصارف المالية لتأثيرها على كل أنشطة ووظائف هذه المصارف، فالإدارة المالية تساعد في تقليل التكاليف وتعظيم الربح وتخطيط ومراقبة الأصول المالية وتجنب الفشل، ولكن تواجه المصارف المالية مجموعة من التحديات نتيجة الاستخدام غير الفعال للمعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات المالية وضعف جودة وموثوقية البيانات المالية، وسوء التسجيل، كل ذلك يؤدي لقياس وضعها المالي بشكل غير دقيق (Tharmini & Lakshan, 2021, p.44).

وبالتالي تظهر الحاجة إلى أهمية وجود إدارة المخاطر المالية بالمصارف المالية للتعرف على الأخطار وتقدير حجمها ومعالجتها، كما أنها تساعد في فهم الجوانب الإيجابية والسلبية المحتملة لكل العوامل التي تؤثر على تقييم الأداء المالي لهذه المصارف، لاعتمادها على التحليل الواقعي لهيكل المخاطر من خلال الاستعانة بمؤشرات الأداء المالي (العامري، ٢٠١٤).

وتعد إدارة المخاطر المالية عملية منهجية لتحديد وتقييم ومراقبة والتحكم في المخاطر المالية التي قد تواجه المؤسسة بهدف ضمان تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتكتسب هذه العملية أهمية خاصة في قطاع المصارف نظرًا للدور المحوري الذي تلعبه في الاقتصاد وحساسيتها للتقلبات المالية والاقتصادية ويأتي هذا البحث لتقييم تأثير إدارة المخاطر المالية في تحسين فاعلية الأداء والشمول المالي بالمصارف السعودية.

مشكلة البحث:

تواجه المصارف المالية العديد من المخاطر المالية عند ممارستها لأنشطتها، ولأن قدرات هذه المؤسسات على تحمل هذه المخاطر قد يكون منخفضًا بسبب طبيعة خصائصها المتمثلة في افتقارها إلى المهارات المتعلقة بإدارة الأعمال، والتي قد يترتب على ذلك خروجها من السوق وفشلها.

وتكمن المشكلة في الحاجة إلى التخفيف من المخاطر المالية والتشغيلية في بنك الإنماء السعودي من خلال إدارة المخاطر وضبط المخاطر بهدف تحسين الأداء المالي والشمول المالي وتعزيز كفاءة البيئة الرقابية بما يكفل بقاء مستويات المخاطر ضمن الحدود المقبولة، ويضمن السيطرة على آثارها وتبعاتها مما يساعد على تحقيق أهداف البنك على المدى الطويل.

ويمكن تحديد مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل التالي: ما تأثير إدارة المخاطر المالية في تحسين فاعلية الأداء والشمول المالي بالمصارف السعودية؟

أسئلة البحث:

- ما تأثير إدارة المخاطر المالية في تحسين فاعلية الأداء والشمول المالي بمصرف الإنماء؟
- ما هو مستوى فاعلية إدارة المخاطر المالية في مصرف الإنماء؟
- ما هي أبرز التحديات التي تواجه تطبيق إدارة المخاطر المالية في مصرف الإنماء؟
- ما هي المتطلبات التي يمكن من خلالها تحسين الأداء المالي والشمول المالي في مصرف الإنماء؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الكشف عن تأثير إدارة المخاطر المالية في تحسين فاعلية الأداء والشمول المالي بمصرف الإنماء.
- التعرف على مستوى فاعلية إدارة المخاطر المالية في مصرف الإنماء.
- التعرف على أبرز التحديات التي تواجه تطبيق إدارة المخاطر المالية في مصرف الإنماء.
- الكشف عن أهم المتطلبات التي يمكن من خلالها تحسين الأداء المالي والشمول المالي في مصرف الإنماء.

أهمية البحث

أولاً: الأهمية النظرية

- قلة الدراسات والبحوث – في حدود علم الباحث- التي حاولت دراسة تأثير إدارة المخاطر المالية في تحسين فاعلية الأداء والشمول المالي بالمصارف السعودية ، ومن ثم تمثل الدراسة الحالية إثراء للمكتبات العربية عامة والسعودية خاصة فيما يتعلق بهذا الموضوع.
- تتضح أهمية البحث من الجانب العلمي من خلال تناولها لمتغيرات في غاية الأهمية وهي إدارة المخاطر المالية والأداء المالي والشمول المالي حيث لا يوجد دراسات تناولت موضوع إدارة المخاطر المالية وربطه بالأداء المالي والشمول المالي بالمصارف المالية.
- يمكن أن يسهم هذا البحث في خدمة المجتمع ودفع عملية التنمية الشاملة من خلال الارتقاء بمستوى إدارة المخاطر المالية في تحسين فاعلية الأداء والشمول المالي بالمصارف السعودية.
- حداثة موضوع البحث وإمكانية إفادته للمنظمات السعودية، لأن معظم المنظمات في أمس الحاجة لمثل هذه الموضوعات التي تدعم وتساند الشمول والأداء المالي، وبالتالي تمكن هذه المنظمات من الاستفادة من نتائجها.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

- تبرز أهمية هذا البحث في التوصيات التي ستتضمنه، والتي ستمثل أهمية وفائدة كبيرة للأفراد والشركات في مجال إدارة المخاطر والشمول المالي والأداء المالي.
- تتضح الأهمية التطبيقية من خلال الكشف عن نتائج تأثير إدارة المخاطر المالية في تحسين فاعلية الأداء والشمول المالي بمصرف الإنماء.
- يمكن اعتبار الدراسة الحالية نقطة انطلاق لمزيد من الدراسات المستقبلية فيما يتعلق بموضوعها.
- تأتي أهمية التطبيق العملية على القطاع محل الدراسة لما سوف تمثله نتائج الدراسة كمقترحات هامة لمساعدة المصارف المالية في معرفة مدى تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي والشمول المالي.

مصطلحات البحث:

1. المخاطر المالية

هي الأحداث أو الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية للبنك (العامري، ٢٠١٤)

2. مخاطر الأعمال Business Risk

عبارة عن أية إجراءات يمكن أن تؤدي إلى انحراف الشركة عن مسارها.. (Knechel, Salterio and Ballou, 2007).

3. الأداء المالي

هو نتائج العمليات المالية للبنك والتي يتم قياسها من خلال التقارير المالية للبنك مثل: الأرباح والخسائر وحقوق المساهمين ويعرف الباحث الأداء المالي حسب استخدامه في هذه الدراسة على أنه التغيرات

الناشئة نتيجة التعامل مع العمليات المصرفية بشكل مباشر، والتي تحدث تأثير على التكاليف والمصاريف التي يتحملها البنك، والتي تؤثر بدورها على القوائم المالية وربحية مصرف الإنماء.

4. الشمول المالي

تاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أم أفراد، والعمل على تمكين فئات المجتمع من استخدام تلك الخدمات من خلال تقديم الخدمات المالية بجودة مناسبة وبأسعار معقولة وذلك من خلال القنوات المالية الرسمية (قاض، ٢٠١٧).

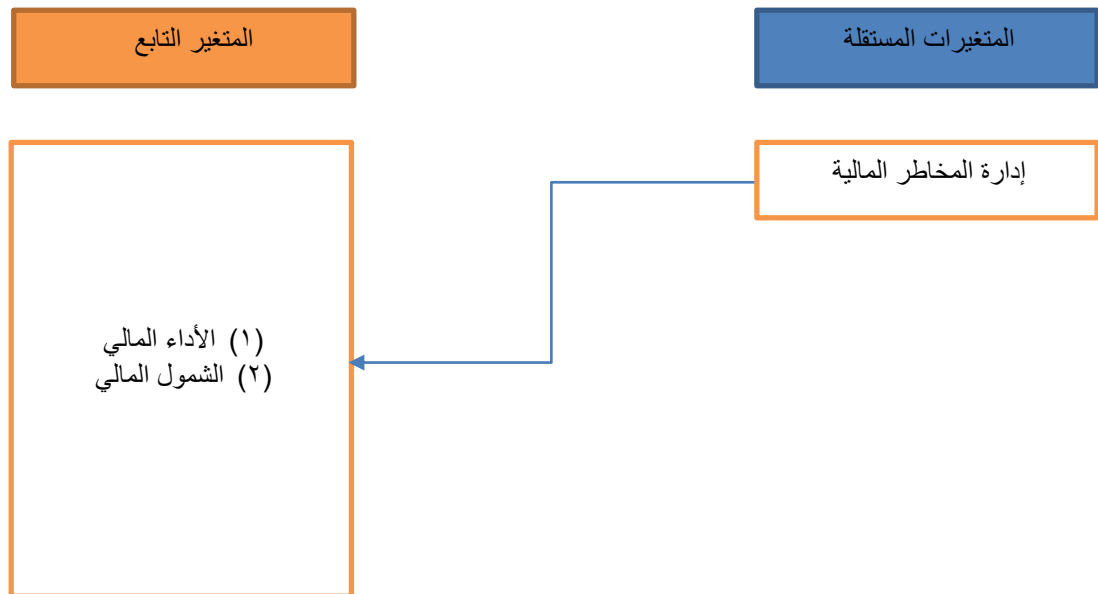
منهج البحث

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاطلاع على الدراسات والأبحاث السابقة في مجال إدارة المخاطر المالية والأداء المالي ودور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي والشمول المالي في مصرف الإنماء؛ للوصول للعلاقة بين دور إدارة المخاطر المالية والأداء المالي والشمول المالي بمصرف الإنماء.

حدود البحث

- الحدود الموضوعية: يتمحور موضوع الدراسة في الكشف عن تأثير إدارة المخاطر المالية في تحسين فاعلية الأداء والشمول المالي بالمصارف السعودية بالتطبيق على مصرف الإنماء.
- الحدود المكانية: سيتم إجراء الدراسة في مدينة الرياض
- الحدود الزمانية: سيتم إجراء الدراسة في العام ١٤٤٦هـ - ٢٠٢٥م
- الحدود البشرية: ستضم عينة الدراسة عدد من الموظفين الذين يعملون في مصرف الإنماء في منطقة الرياض.

نموذج البحث:



الشكل (١) نموذج البحث

فروض الدراسة:

- يوجد تأثير دال إحصائياً لإدارة المخاطر المالية على الأداء المالي بمصرف الإنماء.
- يوجد تأثير دال إحصائياً لإدارة المخاطر المالية على الشمول المالي بمصرف الإنماء.
- يوجد تأثير دال إحصائياً لإدارة المخاطر المالية حسب المتغيرات الديموجرافية للموظفين (سنوات الخبرة – المؤهل العلمي)

مخطط البحث:

يضم مخطط مشروع البحث ما يلي:

الفصل الأول

- مشكلة الدراسة.
- أهمية الدراسة.

- أهمية البحث
- تساؤلات الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- مفاهيم الدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

- أولاً: الإطار النظري
- ثانياً: الدراسات السابقة.

الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة:

- نوع الدراسة.
- منهج الدراسة.
- متغيرات الدراسة.
- حدود الدراسة.
- مجتمع الدراسة
- عينة الدراسة
- أدوات الدراسة.
- الأساليب الإحصائية المستخدمة

الفصل الرابع: عرض وتحليل بيانات الدراسة

الفصل الخامس: مناقشة النتائج وتوصيات الدراسة

أولاً: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الأهداف والتساؤلات.

ثانياً: توصيات الدراسة.

ثالثاً: مقترحات لبحوث مستقبلية.

- المراجع.

- الملاحق.

أدوات الدراسة :

بناء على طبيعة البيانات، وعلى المنهج المتبع في الدراسة، فسوف تكون الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة هي "الاستبانة"، ويعرف عبيدات وآخرون (٢٠١٤، ص ١٠٦) الاستبيان أو ما يعرف بالاستقصاء على أنه " أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين ويقدم على شكل عدد من الأسئلة يطلب الإجابة عنها من عدد من الأفراد المعنيين بموضوع الاستبيان"، وقد تم بناء أداة الدراسة بالرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ولقد تكونت أداة الدراسة في صورتها النهائية من قسمين:

القسم الأول: وهو يتناول البيانات الأولية الخاصة بأفراد عينة الدراسة مثل: المنصب الوظيفي الحالي، عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي.

القسم الثاني: سيتضمن عبارات الاستبيان التي تقيس العلاقة بين إدارة المخاطر المالية والشمول المالي والأداء المالي.

المنطلقات النظرية للدراسة:

أولاً: ماهية إدارة المخاطر المالية

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على إدارة المخاطر، وبدون المخاطر نقل الأرباح أو تنعدم، فكلما قبل البنك أن يتعرض لقدر أكبر من المخاطر، أمل أن ينجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح، ومن هنا

تأتي أهمية اكتشاف المصرفيين المخاطر عملهم، ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح، وعلى ذلك فإن حسن إدارة المخاطر يشمل المرور بأربعة مراحل أساسية (العنزي، ٢٠١٨):

١. تعريف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي.

٢. القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.

٣. اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها.

٤. مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاطر، وهو جهد متواصل لا ينتهي ويمثل صميم العمل المصرفي (حمادنة، ٢٠٠٦) إن قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتحكم فيها هو دور أساسي تخدم به إدارات المخاطر الجديدة.

في البنوك عددا من الوظائف الهامة بهذه البنوك، نذكر منها: -

* المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل.

* تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.

* تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك.

* المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.

* تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق، من خلال تحسين الموازنة بين

المخاطر والربحية. (حمادنة، ٢٠٠٦).

المخاطر:

تندرج دراسة المخاطر تحت مسميات عديدة من المواضيع والعلوم فهي تدخل في علم الاقتصاد، والإحصاء، والإدارة، والعلوم المالية والتأمين، ومن الممكن النظر لتعريف المخاطر من عدة زوايا تذكر منها:

يمكن تعريف المخاطرة على إنها عبارة عن مفهوم يستخدم للتعبير عن حالة عدم التأكد المرتبطة بالأحداث وتؤثر بشكل ملموس على الأداء (إبراهيم، ٢٠٠٩، ص ٢٧).

أما من وجهة نظر البنوك فيمكن تعريف المخاطر على إنها نتيجة مستقبلية غير مرغوب فيها الوقوع أحداث لم تكن متوقعة أو مخطط لها وقد تؤدي إلى انحراف البنك عن تحقيق أهدافه أو تحطيمها في حال عدم تدارك هذه الأحداث ومعالجتها بما يتناسب مع مصالح وأهداف البنك (الدروبي، ٢٠٠٧).

ومن منظور اقتصادي فتعرف كلمة مخاطرة بأنها إمكانية حدوث مشكلة خطيرة أو غير مرغوب فيه، وهي في نفس الوقت تعني الشيء الذي يمكن أن يسبب الخطر نفسه، وهي الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة (Vaughan and Therese, 1999.p7) ومن المنظور المالي فتعرف المخاطر على إنها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل القرار يتخذه الفرد الراشد اقتصاديًا في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي (العتيبي، ٢٠١٩)، ص ٣٤) أما المخاطرة التي تتعلق بإنشاء مشروع ما أو الاستثمار لتأسيس عمل ما فيمكن تعريف الخطر على أنه درجة الاختلافات في تدفقه النقدي عن تدفق مقدر أو متوقع، وكلما زاد مدى هذه الاختلافات كان ذلك معناه زيادة الخطر، والخطر مرتبط بتلك المواقف التي يمكن فيها القيام بتقدير التوزيع الاحتمالي لمشروع وتعرف المخاطر بالنسبة إلى رأس المال على أنها عدم انتظام العوائد، فتذبذب هذه العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة، وترجع عملية عدم انتظام العوائد أساسًا إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية، كما أن لكل استثمار درجة

معينة من المخاطر، وأن ما يسعى إليه المستثمر العادي هو تحقيق أعلى عائد ممكن عند مستوى مقبول لديه من المخاطر يتحدد وفق طبيعة المستثمر وعمره (خريوش وآخرون، ٢٠١٢ ص ٤١).

المخاطر المصرفية والأداء والشمول المالي

تواجه البنوك أنواعاً عديدة من المخاطر وقد تم تصنيف هذه المخاطر على وجوه عديدة حيث أن البنوك بشكل عام عرضة لنوعين رئيسيين من المخاطر الأول المخاطر النظامية وهي المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو إلغائها ولكن يمكن التعايش معها والتقليل من آثارها السلبية من خلال التنوع في المحفظة الاستثمارية وإعداد خطط الطوارئ لمواجهةها، حيث أنها متعلقة بالبيئة التي يعمل بها البنك مثل مخاطر السوق، والمخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية، والمخاطر القطرية والسياسية والقانونية والمخاطر البيئية، أما النوع الثاني فهي أو المخاطر الداخلية المخاطر غير النظامية والمتعلقة بالبنك نفسه وهذا النوع ممكن تجنبه أو معالجته مثل سوء الإدارة وسوء الاستثمار والمخاطر الإستراتيجية والتنظيمية، والتي يمكن تجنبها من خلال وضع السياسات الملائمة والضوابط والإجراءات المنظمة للعمل واختيار الإدارة من ذوي الكفاءة والخبرة وتأهيل الكادر وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية والالتزام بأسس الحوكمة الرشيدة (الشمري، ٢٠٢٠).

هذا وأوضحت لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال توصياتها الجديدة والمعروفة بتوصيات بازل الثانية بازل (١١) أن موضوع إدارة المخاطر المالية يعتبر أهم الموضوعات التي تشغل بال المصرفيين على المستوى العالمي خاصة في أعقاب توالي الأزمات المالية والمصرفية التي عصفت بالعديد من البلدان في السنوات القليلة الماضية، وقد انعكست هذه الأزمات على توجهات المؤسسات الدولية والتي استخلصت أن أهم أسباب الأزمات المصرفية عائد إلى تزايد المخاطر المصرفية التي تواجهها البنوك من جانب وعدم إدارتها بطريقة سليمة من جانب آخر، وقد تجلت آثار ذلك بقيام لجنة بازل للرقابة المصرفية بتعديل جوهري على اتفاقية بازل الأولى (بازل (١) الصادرة في عام ١٩٨٨ والمتعلقة بمطالبة البنوك بالاحتفاظ بحد أدنى لكفاية رأس المال بنسبة (٨%) من قيمة موجوداتها المرجحة بالمخاطر. ثم أضافت في العام ١٩٩٦ ضرورة

احتفاظ البنوك برأس مال للتحوط المخاطر السوق المقابلة تأثير المخاطر الناشئة عن تقلبات الأسعار في الأسواق المالية ومعدلات الفوائد وعوامل السوق الأخرى على الأصول المالية سواء كانت داخل أو خارج الميزانية، ثم توجت لجنة بازل هذه التطويرات بإصدار اتفاقية بازل ١١ في العام ٢٠٠١ والتي أجرت تطويراً مهماً على آلية احتساب المخاطر الائتمانية وأضافت بنداً جديداً من المخاطر الواجب على البنوك التحوط لها برأسمال كاف لمواجهةها وهو المخاطر التشغيلية (المطيري، ٢٠١٧).

وفي الورقة المعدة من قبل اللجنة العربية للرقابة المصرفية في صندوق النقد العربي في العام ٢٠٠٤ والمتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة للمخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها فقد أوصت اللجنة السلطات الإشرافية على ضرورة تعزيز كفاءة كوادرها البشرية والفنية للإشراف على المخاطر التشغيلية، والاسترشاد بالمبادئ الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بخصوص الممارسات السليمة في إدارة المخاطر التشغيلية، وحث البنوك على ضرورة مواكبة التطورات الحديثة للممارسات السليمة وتأهيل كوادرها للتعامل مع هذه المخاطر، وضرورة وضع التعليمات والإجراءات اللازمة لقياس ومراقبة المخاطر التشغيلية وحث البنوك الخاضعة لإشرافها على إتباع هذه التعليمات (BCBS, 2004). حيث تعتبر البنوك من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر مختلفة (السعود، ٢٠١٦)

مخاطر الائتمان

المخاطر الائتمانية هي الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة، بسبب ظروف عامة سياسية أو اقتصادية أو ظروف خاصة بالمقترض نفسه، ويعبر عنها مصرفياً بمخاطر التعثر (حشاد، ٢٠٠٤).

أن المخاطرة الائتمانية ذات أهمية بالغة حيث أن عجز عدد صغير من العملاء المهمين عن الدفع يمكن أن يتولد عنه خسائر كبيرة، وهذا يمكن أن يؤدي بدوره إلى الإعسار، وتتم مراقبة هذه المخاطرة عادة من خلال إجراءات كلاسيكية متبعة في البنوك، فنظم الحدود تضع سقفاً على المبلغ المقرض لأي عميل واحد

أو العديد من العملاء داخل صناعة واحدة أو العملاء في بلد معين ويتم إجراء فحص للتطبيقات الائتمانية بواسطة مسئول الائتمان أو لجان الاعتماد التي يجب أن تتوصل إلى حد أدنى من الاتفاق قبل اتخاذ قرار بتحمل المخاطرة وتحدد قواعد التفويض عند مستويات متنوعة في البنك من المسئول عن مثل هذه الالتزامات وإصدار تقارير مركزية عن القروض المستحقة السداد للعملاء مطلوب لضمان بقاء تلك المبالغ ضمن حدود عالمية خاصة عندما تنشئ وحدات أعمال عديدة مع نفس العملاء، وأخيرًا توجد قواعد متصل بتنوع المخاطر عبر الأطراف المقابلة.

مخاطر السيولة والأداء المالي والشمول المالي :

هي المخاطر التي قد تؤدي إلى تحقيق خسائر نتيجة عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق بسبب عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة لمقابلة هذه الالتزامات بأقل خسائر ممكنة (BCBS, 2004) وتعتبر إدارة السيولة في البنوك أمرًا في غاية الأهمية وينطوي على مخاطر عالية لأن الفشل في المحافظة على مستويات سيولة ملائمة قد يؤدي إلى انهيار البنك وفشله كمؤسسة مالية (العنزي، ٢٠٢٠).

وتنشأ مشكلة السيولة عادة من أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية وتباينًا بين عرض الأصول السائلة والطلب عليها، فالمصرف لا يستطيع السيطرة على مصادر أمواله من الودائع ولكن لابد من الإشارة إلى أن المصرف يمكنه السيطرة على استخدامات هذه الأموال وتوظيفها وهذه الحقيقة تشكل إحدى الطرق الرئيسية للوقاية من مخاطر السيولة كما سنرى عند تعرضنا لإدارة مخاطر السيولة (الدروبي، ٢٠٠٧).

مخاطر السوق:

وهي تلك المخاطر الناتجة عن التحركات العكسية في القيمة السوقية، أصل ما (سند، سهم، قرض عملة أو سلعة أو عقد مشتق مرتبط بالأصول السابقة، علمًا أن القيمة السوقية للعقد المشتق ترتبط بعدة أمور منها سعر الأصل محل التعاقد، أسعار الفائدة، ومدة لعقد (Banks and Dun.p15,2003) ويمكن

تعريفها أيضًا على أنها المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات البنك ورأسماله والناجمة عن تقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية والسلع (العجمي، ٢٠١٨). وهذا النوع من المخاطر تم إضافته إلى متطلبات معيار كفاية رأس المال في العام ١٩٩٦ بحيث يتوجب على البنوك الاحتفاظ برأسمال لمواجهة مخاطر السوق بأنواعها، وفيما يلي توضيح الأقسام مخاطر السوق (BCBS, 2004).

مخاطر أسعار الفائدة:

تنشأ هذه المخاطر عن تقلبات أسعار الفائدة بالسوق بما يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للبنك في حالة عدم اتساق أسعار الفائدة على كل من الالتزامات والأصول، وتتصاعد هذه المخاطر في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى البنك يمكنه من الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول، أو يساعده على تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية المتغيرات أسعار الفائدة (حمادنة، ٢٠٠٦).

مخاطر التشغيل:

ضمنًا لاتفاقية بازل ١١ تم تعريف مخاطر التشغيل على أنها مخاطر تحمل خسارة تنتج عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية والعنصر البشري والأنظمة والأحداث الخارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ويستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية، ولا يعتبر الاحتفاظ برأس المال لمواجهة الخسائر الناشئة عن المخاطر التشغيلية خيارًا في إطار بازل ١١ بل هو جزء جوهري فيه (المطيري، ٢٠١٩).

أكدت لجنة بازل أن المخاطر التشغيلية تعبير له عدة معانٍ في الصناعة المصرفية، لذلك يتوجب على البنوك ولأغراض داخلية أن تعتمد على تعريفها الخاص للمخاطر التشغيلية كون ذلك يساعدها في تحديد المخاطر التي تنطوي على خسائر كبيرة، وفيما يلي أنواع المخاطر التشغيلية وتفسير لكل نوع منها حسبما أوردتها ورقة الممارسات السليمة المعدة من قبل لجنة بازل (BCBS, 2003).

الدراسات السابقة

اهتمت دراسة (Tan, 2022) بإدارة المخاطر المالية، وخصائص المخاطر المالية في بيئة الإنترنت بالصين، وقد جاءت مخاطر السوق من أكثر المخاطر التي تواجه المصارف المالية بنسبة ٢٥%، يليها مخاطر الائتمان بنسبة ٢٢%، والمخاطر التشغيلية بنسبة ١٨%، ثم مخاطر السيولة بنسبة ١٦%، حيث تعاني تلك المشروعات من الأساس التقني الضعيف وإدارة المخاطر بطريقة مختلفة والسياسات واللوائح غير مكتملة، والأساس القانوني لإدارة المخاطر المالية يحتاج للتحسين، سياسة الرقابة على النقد الأجنبي، وزيادة خطورة التبادل التجاري، وأوصت الدراسة إلى تحسين ومعالجة إدارة المخاطر المالية بالمصارف المالية، وتحسين السياسات الوطنية بالدولة، وتقوية التشريعات وتحسين إصلاحات النظام المالي لمزيد من الانفتاح على السوق المالية وجود التدريب على المخاطر لموظفي الإدارة، حتى تستطيع المصارف المالية إدارة المخاطر الاقتصادية بشكل جيد على الإنترنت.

وتناولت دراسة (Kljucnikov et al, 2022) تأثير تكاليف الاستراتيجيات المبتكرة والقدرة التنافسية على إدارة المخاطر المالية بالمصارف المالية على عينة من المشروعات التشيكية والسلوفاكية والمجرية، وتوصلت إلى أن ابتكار المصارف المالية يؤثر سلباً على إدارتها للمخاطر المالية بسبب تكلفتها، كما لا تؤثر التنافسية بشكل إيجابي على إدارة المخاطر المالية بالمصارف المالية.

وقدمت دراسة (González Calzadilla et al, 2023) لفهم استراتيجيات إدارة المخاطر المختلفة الناتجة عن التدويل الناتج عن العوالة والمستخدم من قبل المصارف المالية الإسبانية من أجل تحسين الأداء، وتوصلت إلى أن المصارف المالية قادرة على تحسين الأداء بشكل كبير عندما يتم تنفيذ أنظمة إدارة المخاطر المناسبة، واستخدام استراتيجية العمل المتمثلة في التمايز التي تحقق التدويل الناجح، وبالتالي يتحقق تحسين الأداء والحفاظ عليه على المدى الطويل، وهو ما لا يمكن تحقيقه من خلال استراتيجية قيادة التكلفة لأن اقتصاديات الحجم ستؤدي إلى الربحية، فالمصارف المالية يجب أن تعمل على تمييز

منتجاتها وعروضها من خلال تقديم خدمة مميزة ودراسة العميل المستهدف لتحليل تفضيلاته واتجاهات السوق المستقبلية.

ولتوضيح العلاقة بين خصائص الشركة والإفصاح عن المخاطر وأثرها على الأداء المالي بالتطبيق على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٨، خلصت دراسة الملاح (٢٠١٩) إلى ضعف الإفصاح عن المخاطر المالية، ووجود علاقة ارتباط إيجابية لبعض خصائص الشركة (حجم الشركة، الرافعة المالية، الربحية) لهم تأثير معنوي على الإفصاح عن المخاطر ضمن المؤشر المقترح، ووجود علاقة ارتباط إيجابية لـ (نوع الصناعة، التسجيل في البورصات الأجنبية، حجم مكتب المراجعة) وليس لهم تأثير معنوي على الإفصاح عن المخاطر، في حين توجد علاقة ارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المخاطر والأداء المالي، وأوصت بضرورة وجود تنظيم مهني يتولى وضع معيار للإفصاح عن المخاطر بما يساعد مستخدمي التقارير لمعرفة وضع الأداء المالي للشركات.

وناقشت دراسة (Nasrallah & El Khoury, 2023) العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي في لبنان، وتوصلت لوجود علاقة ارتباط إيجابية بين الحوكمة والأداء المالي (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية)، حيث يساهم مجلس الإدارة الفعال بشكل إيجابي في زيادة العائد على حقوق الملكية، وكفاءة نظام المحاسبة والرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية يؤثران بشكل إيجابي في زيادة العائد الأصول.

وبحثت دراسة (Yu et al, 2023) في تأثير التمويل الرقمي الشامل في تحسين الأداء المالي، وتوصلت إلى أن التمويل الرقمي الشامل (التقنيات الجديدة كالذكاء الاصطناعي والخدمات المالية الرقمية وغيرها من الابتكارات التكنولوجية) يلعب دور في توسيع نطاق الاستثمار المبتكر، وخفض تكلفة الديون وتحسين القدرة على المخاطرة، وبالتالي تعزيز الأداء المالي، وأوصت بضرورة قيام الحكومة بتسريع بناء البنية التحتية للتمويل الرقمي الشامل، وتعزيز الإصلاح الرقمي للنظام المالي وتمكين أهداف تطوير الأعمال وبالتالي يجب على الحكومة الاستمرار في تحسين قاعدة بيانات الائتمان المالي الأساسي، وتعزيز البناء المتكامل لمنصات معلومات الائتمان المحلية لتحقيق تبادل وتقاسم ائتمان المشروعات عبر الأقاليم وعبر

الصناعات، ويجب على البنوك الاستجابة لنشاط السياسة المالية الرقمية الشاملة التي دعت إليها الحكومة وخطط الدعم المالي لاحتياجات المصارف المالية، وقيام المصارف المالية بتعزيز وعيها المالي الحديث واغتنام الفرص لتطوير التمويل الرقمي الشامل والاستخدام الفعال للسياسة المالية الرقمية الشاملة لتحقيق التنمية المستدامة.

في حين ركزت دراسة (Ahinful et al, 2023) على محددات الأداء المالي وتوصلت لوجود علاقة كبيرة بين نوع ملكية المشروع والأداء المالي، كما يوجد ارتباط إيجابي بين عمر المشروع وحجم المشروع والأداء المالي، وهو ما يعني أنه على مديري المصارف المالية تعزيز مهاراتهم التسويقية والخدمية لتمكينهم من استغلال الميزة الصناعية لصالح مشروعاتهم، وتشجيع المالكين للسماح للآخرين بالمشاركة في الملكية والمساهمة في الموارد لتعزيز نمو المشروعات العاملة في مجال التصنيع، وذلك لأن الملكية الأوسع لها تأثير إيجابي على الأداء المالي.

وناقشت دراسة (Tharmini& Lakshan, 2021) معرفة تأثير ممارسات الإدارة المالية على أداء المصارف المالية في سريلانكا، وأظهرت النتائج أن نظام المعلومات المحاسبية والتقارير المالية والتحليل لها مستوى معتدل، بينما إدارة رأس المال العامل لديه مستوى عالي من التبني، بينما التخطيط المالي والرقابة لها مستوى منخفض من التطبيق بالمصارف المالية، علاوة على ذلك التقارير المالية والتحليل وإدارة رأس المال العامل له تأثير كبير على أداء المصارف المالية، في حين أن نظام المعلومات المحاسبية والتخطيط والرقابة المالية لا تؤثر بشكل كبير على أداء المصارف المالية وأن تطبيق ممارسات الإدارة المالية بالمشروعات المتوسطة أعلى من المشروعات الصغيرة، وتوصلت الدراسة إلى نقص المعرفة المحاسبية وتكلفة توظيف المحاسبين ذوي الخبرة والكفاءة هي التحديات الرئيسية التي تواجه المصارف المالية.

وركزت دراسة (Apaloo et al, 2022) على دراسة تأثير ممارسات إدارة المخاطر على أداء المصارف المالية، وتوصلت إلى أن ممارسات إدارة المخاطر لا يتم ممارستها بشكل جيد بالمصارف المالية لأن أصحاب هذه المشروعات لديهم مستوى منخفض من المعرفة في مجالات تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل

الرئيسية، ووجود علاقة إيجابية بين ممارسات إدارة المخاطر والأداء، وتوصي الدراسة بتحسين المعرفة بإدارة المخاطر لأصحاب ومديري المصارف المالية، ووجود دعم واتخاذ قرارات من الحكومات لتقديم الدعم لإدارة المخاطر بالمصارف المالية لتجنب انهيار هذه المشروعات، وقيام المصارف المالية بتأسيس الأنظمة التي تمكنهم من توثيق عملياتهم التجارية.

ناقشت دراسة (Syrová & Špička, 2023) على استكشاف العلاقة بين إدارة مخاطر المؤسسة والأداء المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشيك، وأظهرت النتائج أن الثقافة التنظيمية وأداء رجل المخاطر الاستراتيجي لهم علاقة إيجابية بين إدارة مخاطر المؤسسة والأداء المالي، حيث لابد من وجود ثقافة تنظيمية ناضجة ومراقبة لإدارة المخاطر الاستراتيجية بالمصارف المالية، وأوصت بضرورة التأكد من التنفيذ الوظيفي لإدارة المخاطر المؤسسية وليس مجرد التظاهر بتنفيذها.

المصادر والمراجع

- كلاش، مريم، ونور الدين، بهلول (٢٠٢١). "دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مجمع صيدال". مجلة الاستراتيجية والتنمية: ١١ (٣): ٤٣٦-٤٥٢.
- المطيري، نورة. (٢٠١٩). مراقبة المخاطر المالية في البنوك: دراسة حالة للبنوك الكويتية. مجلة التمويل والإدارة المالية، ١٣٣-١٢٠، ٦(٤).
- العنزي، عبد الرحمن. (٢٠٢٠). استخدام النماذج الكمية في تقييم المخاطر المالية: دراسة حالة للبنوك الكويتية. مجلة البحوث المالية والمصرفية، ٧(١)، ٤٥-٥٨.
- السعود، سعود. (٢٠١٦). أداء المصارف الكويتية و تأثير إدارة المخاطر المالية: دراسة تحليلية. مجلة التمويل والإدارة المالية، ٣(٢)، ٥٥-٦٨.
- العجمي، سارة. (٢٠١٨). تقييم أداء المصارف الكويتية من خلال مؤشرات مالية. مجلة الإقتصاد والتمويل الإسلامي، ٥(٣)، ٧٨-٩١.
- العتيبي، ريم. (٢٠١٩). مؤشرات جودة الأصول وأثرها على أداء المصارف الكويتية. مجلة التمويل والإستثمار، ٦(٢)، ٩٩-١١٢.
- المطيري، أحمد. (٢٠١٧). مؤشرات الكفاءة وأداء المصارف الكويتية: دراسة تحليلية. مجلة الإدارة المصرفية والمالية، ٤٦-٣٣، ٤(١).
- العنزي، نواف. (٢٠١٨). تحليل تأثير أساليب إدارة المخاطر على أداء المصارف الكويتية. مجلة التمويل والإدارة المالية، ١١٨-١٠٥، ٥(٤).
- الشمري، سعود. (٢٠٢٠). تقييم أداء المصارف الكويتية من خلال مؤشرات المخاطر المالية: دراسة تطبيقية. مجلة التمويل والإدارة المصرفية، ٧(٣)، ١٤٨-١٣٥.
- قاض، أحمد سفر (٢٠١٧) إدارة المخاطر في المصرف والمؤسسات المالية والإسلامية مؤسسة الحديثة للكتاب. بيروت

أحمد على العامري (٢٠١٤) إدارة الخطر والتأمين جامعة العلوم والتكنولوجيا، ط:١ صنعاء، اليمن

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

Knechel, WR, Salterio, SE and Ballou, B (2007) Auditing, Assurance and Risk, Third edition
South-Western, Cengage Learning.

Ahinful, G. S., Boakye, J. D., & Osei Bempah, N. D. (2023). Determinants of SMEs' financial
performance: evidence from an emerging economy. Journal of Small Business &
Entrepreneurship: 35(3): 362-386.

Ahmed, M. A., Mukhongo, A., & Datche, E. (2019). Effect of financial risk management on
financial performance of small and medium enterprises in Hirshabelle
StateSomalia. The Strategic Journal of Business & Change Management: 6(2): 1563-
1577.

Apaloo, S., Dzah Bright, C. A., & Consult, B. B. (2022). The Effect of Risk Management
Practices on Performance of Small and Medium Scale Enterprises. Enterprise Risk
Management:7(1): 1-16.

Banks, E. and Dunn, R. (2003) Practical Risk Management: An Executive Guide to Avoiding
Surprises and Losses, John Wiley and Sons Ltd.

Berrell, M. (2017). Enterprise Risk Management in China. Researchgate.

González Calzadilla, A. C., Segovia Villarreal, M., Ramón Jerónimo, J. M., & Flórez López, R.
(2022). Risk Management in the Internationalization of Small and MediumSized
Spanish Companies. Journal of Risk and Financial Management: 15(8): 361.

- Ključnikov, A., Civelek, M., Červinka, M., Vozňáková, I., Vincúrová, Z. (2022). The Role of SMEs' Innovativeness and Competitiveness in Their Financial Risk Management Concerns. *Journal of Competitiveness*:14(4):97–116. <https://doi.org/10.7441/joc.2022.04.06>.
- Nasrallah, N., & El Khoury, R. (2022). Is corporate governance a good predictor of SMEs financial performance? Evidence from developing countries (the case of Lebanon). *Journal of Sustainable Finance & Investment*: 12(1): 13-43.
- Syrová, L., & Špička, J. (2023). Exploring the indirect links between enterprise risk management and the financial performance of SMEs. *Risk Management*: 25(1): 1.
- Tan, Y. (2022). Financial Risk Management of Small and Medium Sized Enterprises in the Internet Environment. In *2021 International Conference on Big Data Analytics for CyberPhysical System in Smart City: Volume 2* (pp. 215-223). Springer Singapore.
- Tharmini, T., & Lakshan, A. M. I. (2021). Impact of Financial Management Practices on Performance of Small and Medium Enterprises—Legitimacy Theory Perspectives. *Kelaniya Journal of Management*, 10(1).
- Yu, W., Huang, H., Kong, X., & Zhu, K. (2023). Can Digital Inclusive Finance Improve the Financial Performance of SMEs?. *Sustainability*: 15(3): 1867.